

قياس كفاءة العيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة
دراسة تطبيقية خلال سنة 2021 باستخدام .DEA

**Measurement efficiency of Polyclinics Administratively Attached to the
Proximity Public Health Establishment of Magra
An applied study during the year 2021 by using DEA .**

مصطفى قرید

جامعة المسيلة (الجزائر)، mostapha.grid@univ-msila.dz

تاریخ النشر: 2022/10/13

تاریخ القبول: 2022/10/08

تاریخ الاستلام: 2022/06/19

ملخص:

حاولنا في هذا المقال تحديد قيم مؤشر الكفاءة النسبية للعيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة بالاستناد لأسلوب تحليل مخلف البيانات بنموذجية -عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة- وتوجهيه:الداخلي والإخارجي، وباتخاذنا لعدد الأطباء، عدد المرضين وتكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية كمدخلات، وعدد الفحوصات، عدد الحقن وعدد الأطفال الملحقين كمحركات، تبين أن المؤشر السابق أخذ القيمة **60.931%** بالنسبة لنموذج CRS بتوجهيه بسبب ظهور أربعة عيادات غير تامة الكفاءة، والقيمة **1.00** بالنسبة لنموذج VRS بتوجهيه كذلك، لهذا اقترحنا مجموعة من التحسينات على مدخلاتها وخرجاتها العيادات غير الكفاءة لتحسين مؤشر الكفاءة لديها بالاستناد لنتائج نموذج CRS.

كلمات مفتاحية: الكفاءة، تحليل مخلف البيانات، العيادات المتعددة الخدمات، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة.

تصنيف JEL : C670

Abstract:

In this article, we tried to determine the values of the relative efficiency index of the polyclinics administratively attached to the Proximity Public Health Establishment of Magra by using Data Envelopment Analysis (DEA) method with its two models namely: variable and constant Returns To Scale- and its orientation: input and output by taking: the number of doctors, the number of nurses and the cost of medical and parapharmaceutical products as inputs, and the number of examinations, the number of injection and the number of children vaccinated as output. It results that the value of the previous index is of 0.931% for the CRS Constant Returns To Scale model by orienting it because of the appearance of four clinics with incomplete efficiency, and of the value of 1.00 for the variable Returns To Scale VRS by also orienting it. Therefore, it has proposed a set of improvements on the inputs and outputs of the clinics that are not effective in order to improve their effectiveness index of its efficiency by using the results of the CRS model.

Keywords: Efficiency, Data Envelopment Analysis, polyclinics, Proximity Public Health Establishment of Magra.

JEL Classification: C670.

1. مقدمة:

القراءة الأولية لجميع المؤشرات المتعلقة بالصحة في الجزائر، سواء تلك الواردة من منظمة الصحة العالمية أو الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تؤكد أن الزيادة المطردة هي ما يميز الطلب على الخدمات الصحية، وتفسير ذلك يعود إلى كل أو بعض العوامل التالية: زيادة تعداد السكان وارتفاع الوعي بأهمية الصحة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كثرة الأمراض المزمنة وحوادث المرور وكذلك الأمراض المتنقلة، اتجاه التركيبة السكانية في الجزائر نحو فئة كبار السن والجنس الأنثوي ومعروف أن هذه الفئات حجم إنفاق صحي يفوق فئة الرجال والشباب فضلاً عن تحسن المستوى العام للدخل، وكل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع النفقات على خدمات الصحة بشكل يثير القلق، خاصة في ظل تحسن نصيب الفرد من النفقات السابقة في الجزائر، فهذا المؤشر ارتفع من 61.3 دولار سنة 2000 إلى ما يفوق 258 دولار سنة 2017 كما بيته البيانات الصادرة عن البنك الدولي.

تركيبة الإيرادات في الجزائر تزيد من درجة القلق، فاقتصاد هذه الأخيرة يعتمد وبشكل كبير على الجباية البترولية، ومعروف ما لهذا الأمر من تداعيات على الاقتصاد في حالة الأزمات البترولية خاصة، في المجال الصحي، لهذا كانت القراءة الأولية للمؤشر الصادر عن البنك الدولي لتحديد خطورة الأمر، فنفقات الصحة العمومية بالنسبة للنفقات الصحية الكلية انخفضت من 71.96% سنة 2000 إلى 65.96% سنة 2017، ليعكس هذا التوجه الجديد للسلطات العمومية نحو الضغط على النفقات الصحية العمومية.

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة والتي تشرف على تسيير تسعة عيادات متعددة الخدمات وتغطي بخدماتها الطبية الجهة الشمالية الشرقية لولاية المسيلة عانت من الوضع السابق، خاصة مع تفشي وباء كورونا أين أجريت الكثير من الكوادر الطبية على الاستقالة، وهو ما جر القائمين على إدارة المؤسسة السابقة إلى ضرورة إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذا الوضع والاستجابة السريعة للطلب المتنامي على الخدمات الصحية، الشيء الذي دفعهم إلى ضرورة التفكير في استخدام موارد العيادات استخداماً عقلانياً لتحقيق مخرجات بالكمية المطلوبة والجودة التي تؤهلها لتكون في مصاف المؤسسات الصحية العالمية، وبالتالي تحقيق كفاءة عالية في الأداء، وهذا ما يترك أكثر من علامة استفهام حول العيادات التي بما مدخلات تزيد عن حاجتها، وكذلك المخرجات التي تنخفض عن مخرجات العيادات التي تشبهها في حجم المدخلات.

1.1 إشكالية البحث:

استناداً لما سبق يمكن لنا طرح التساؤل الرئيسي التالي:
ما مستوى الكفاءة النسبية لكل عيادة من العيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة؟

2.1 أسئلة البحث:

تتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية فجزءاً في:

- ما هو مفهوم الكفاءة؟
- ما هي الطرق الرياضية المستخدمة في قياسها؟
- من هي العيادات الكفؤة من ناحية تحقيق النتائج؟
- من هي العيادات الكفؤة من ناحية اختيار الموارد؟

3.1 فرضيات البحث:

لأجل الإجابة على التساؤل الرئيسي السابق وكذا التساؤلات الفرعية، أنجزت هذه الدراسة والتي تحاول اختبار الفرض

الرئيسي المولى:

العيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة تقارب من حيث قيمة مؤشر الكفاءة النسبية لأنها تنشط في بيئة عمل متماثلة.

4.1 أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي الذي تسعى الدراسة لتحقيقه يتمثل في قياس الكفاءة النسبية للعيادات المتعددة الخدمات التي تتبع إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة، ويتفرع عنه جملة الأهداف المولدة:

- تحديد العيادات التي حققت الكفاءة التامة.
- تحديد العيادات غير الكففة.
- تحديد العيادات المرجعية للعيادات غير الكففة.
- تحديد المستوى من المخرجات الذي يجب على العيادات غير الكففة زراعتها لتصبح تامة الكفاءة.
- تحديد المستوى من المدخلات الذي يجب على العيادات غير الكففة تخفيضه لتصبح تامة الكفاءة.

5.1 المنهج المتبوع:

وصفيًا في بعض أجزائه، وهذا عند حديثنا عن الكفاءة وتحليل مخلف البيانات، وتحليلي في أجزاء أخرى، وهذا عند تعرضنا لتفسير النتائج التطبيقية.

2 . الجزء النظري:

سنحاول في هذا الجزء التعرض لمصطلح الكفاءة، وعن الكيفية الرياضية التي تحسب بها استناداً لأسلوب تحليل مخلف البيانات، فضلاً عن التعرض لمختلف النماذج الرياضية التي جاء بها الأسلوب السابق.

1.2 مفهوم الكفاءة: الإحصائيات التي توفرت لدينا أشارت إلى أن مصطلح الكفاءة يعد من بين أكثر موضوعات البحث تناولاً بالدراسة -بين 250 و300 بحث سنويًا حتى سنة 2006⁽¹⁾، كما ويعد من بين المصطلحات الأكثر استعمالاً في حياتنا اليومية والتعليمية، الاجتماعية والمهنية دون تعريف محدد أو تطبيق مقبول، لهذا تعددت التعريفات التي سلطت الضوء على المصطلح بالدراسة، والتي من أهمها:

* يرى كل من مايو وماث Malo j-l et Mathe j-g⁽²⁾ بأن: الكفاءة تمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المتحققـة من خلال تعظيم المخرجـات على أساس كمية معينة من المدخلـات⁽³⁾، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلـات للوصول إلى حجم معين من المخرجـات⁽⁴⁾.

* وهذا ما يتفق تماماً مع تعريف Le Boterf- وهو أحد الاستشاريين في إدارة وتنمية الكفاءات، والذي يرى بأن الكفاءة هي "القدرة على تعبئة ومزج وتنسيق الموارد في إطار عملية محددة، بغرض بلوغ نتيجة محددة وتكون معترفاً بها وقابلة للتقييم، كما يمكن أن تكون فردية أو جماعية"⁽⁴⁾.

* وهو نفس الرأي الذي استقر عليه معهد القيادة الإدارية بلندن، حيث عرف الكفاءة بأنها "مقاييساً مدى النجاح في تحويل الموارد إلى مخرجـات، العمل بشكل جيد مع تقليل نسبة الضياع، تحقيق أكبر كمية من المخرجـات من خلال ما تم استهلاكه من مدخلـات، إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجـه بأقل جهد ممكن، الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق إنتاج السلع والخدمـات"⁽⁵⁾.

*نفس الرأي يذهب إليه Vincent Plauchet الذي يرى أن الكفاءة هي: "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفؤ هو النشاط الأقل تكلفة"(6).

وبالتالي نفهم من هذا أن الكفاءة تعني غياب الإسراف في استخدام الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للمؤسسات، وهذا بالضبط ما يتفق مع تعاليم ديننا الحنيف في قوله تعالى " وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالرَّزْرَعُ مُخْتَلِفًا أَكُلُّهُ وَالرَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرُ مُتَشَابِهٖ كُلُّوا مِنْ قَرْهٖ إِذَا أَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ "سورة الانعام 141، وهي بلغة اقتصادية تعني أن المؤسسة تكون كفؤة إذا و فقط إذا استطاعت إنتاج أعظم كمية من المخرجات في حدود ما هو متاح لها من مدخلات، أو إذا استطاعت تدنية المدخلات لإنتاج مستوى معين من المخرجات أو كان بإمكانها تحقيق الهدفين معاً، معا العلم أن المؤسسة يمكن أن تصل حالة الكفاءة إذا استطاعت أن تستجيب لأحد الأوضاع

المواлиة:

- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات.

- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات.

- زيادة المخرجات وزيادة المخرجات، ويشرط هنا أن تفوق نسبة الزيادة في المخرجات معدل الزيادة في المدخلات.

- تحفيض المخرجات وتحفيض المدخلات، وهو الوضع الذي يستلزم كذلك أن تكون نسبة التحفيض في المدخلات

تفوق نسبة التحفيض في المخرجات.

- زيادة المخرجات مع تحفيض المدخلات، وهو أحسن الأوضاع والذي يتحقق إذا كانت المؤسسة تنشط في المرحلة

الثالثة من مراحل الإنتاج المعروفة في الاقتصاد الجزيئي.

2.2 أنواع الكفاءة: للكفاءة عدة أنواع، سنحاول في التالي التعرض لتلك ذات العلاقة المباشرة موضوع هذه الورقة البحثية، والتي منها:

أ- كفاءة باريتو: وهي المتدالة في قاموس المصطلحات الإدارية والاقتصادية باسم "أمثلية باريتو"، بالنسبة للمؤسسات-وحدات اتخاذ القرار-وعند مقارنتها مع بعضها البعض سنعتبر أي وحدة غير كفؤة وفقاً لامثلية باريتو إذا استطاعت وحدة إدارية أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية على الأقل من المخرجات التي تتجهها هذه الوحدة بكمية أقل لبعض المدخلات وبدون الزيادة في أي من المدخلات الأخرى، وتكون الوحدة كفؤة إذا تحقق العكس⁽⁷⁾، وهذا ما يعني أن منهج باريتو منهج نسيجي وليس مطلق، أي بين أفضل الممارسات التي تم الاستناد لها في المقارنة وليس أفضلها على الإطلاق، ومن هذه الفكرة اشتقت مفهوم الكفاءة النسبية سنة 1951 ضمن أبحاث العالم ديبرو-Debrew، والتي يمكن قياسها من خلال قسمة الأداء الفعلي للوحدة محل التقييم على أفضل أداء ممكن-أداء الأنداد- بشرط تماثل هذه الوحدات من حيث الأنشطة والأهداف، وكذلك الظروف السوقية فضلاً عن استخدامهما لنفس التقنية، لتأتي أعمال Farrell سنة 1957 بمصطلح جديد يعتمد على نفس فكرة باريتو هو الكفاءة الفنية، والتي تعني حسبه "مقلوبة المؤسسة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات⁽⁸⁾، والذي طوره Carlsson سنة 1968 لتصبح"إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات باستخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة"⁽⁹⁾، هذا الأخير استطاع تقديم مقارتين لقياس الكفاءة الفنية، تعرف المقاربة الأولى بالتوجه المدخلـي والذي يركز على تحفيض المدخلات لإنتاج حجم معين من الإنتاج، أما الثانية فسميت بالتوجه المخرجـي والذي يركز على تعظيم مستوى المخرجات في حدود الحجم المتوفر من المدخلات.

ب- الكفاءة الاقتصادية: ظهرت هذا المصطلح لأول مرة سنة 1957 ضمن أعمال العالم Farrell، والذي أوضح أن هذه الأخيرة ما هي إلا مخلصة الكفاءة السعرية أو كما سماها التخصيصية والكفاءة الفنية، ففي الوقت الذي ذهب معنى هذا حسبه بالنسبة للثانية ليعكس قدرة المؤسسة في الحصول على أكبر قدر أو كمية من المخرجات بغض النظر عن سعرها، أو استخدام أقل ما يمكن من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها⁽¹⁰⁾، ينصرف معنى الثانية حسب رأي نفس العالم ليعكس هو الآخر قدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تقليل التكلفة أو اختيار التشكيلة المثلثة من المخرجات لغرض زيادة المداخيل⁽¹¹⁾، مما يعني أن المؤسسة تكون كفؤة تخصيصياً عندما توجه مواردها للأنشطة ذات القيمة الأعلى، وبالتالي فهي الوجه النطوي للداء الكفاءة الفنية، ما يمكن الإشارة له هنا هو أن تحقيق المؤسسة لأقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية، وأفضل تخصيص ممكن من الناحية التخصيصية يمكننا من اعتبارها مؤسسة كفؤة من الناحية الاقتصادية، والتي تندرج ضمن التحليل الاقتصادي الجزئي للعملية الإنتاجية التي تتضمن جانبي: تقني -طريقة المزج- والذي يستخدم مؤشر الكفاءة التقنية لقياس كفاءته، وتكليفي والذي يستخدم مؤشر الكفاءة التخصيصية للحكم عليه .

ج- الكفاءة الحجمية: يحسب مؤشر هذا النوع من الكفاءة لأي وحدة إنتاجية على أساس أنه ناتج القسمة بين: مؤشر الكفاءة الفنية للوحدة في ظل غلة الحجم الثابتة ومؤشر الكفاءة الفنية لنفس الوحدة الإنتاجية في ظل غلة الحجم المتباينة أو المتزايدة⁽¹²⁾، وهي تعني العمل عند مستوى الإنتاج الأمثل على أساس أن الوحدات الإنتاجية يمكن لها العمل في ظل الغلة المتباينة أو المتزايدة، يعني بلغة حسابية عدم الكفاءة حسب الحجم يحدث للمؤسسات عندما تفشل في تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وبلغة أكثر دقة تحدث الحالة السابقة للمؤسسات عندما تكون تكلفتها الحدية مختلفة عن سعر السوق.

ما يجب الإشارة له هنا هو تواجد أنواع أخرى من الكفاءة، أبرزها: الكفاءة الهيكيلية والذي ما هو إلا نقل لمصطلح الكفاءة الفنية من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي على مستوى قطاع ما أو صناعة، كفاءة X والتي قدمه العالم Harvey Leibenstein حين حاول تفسير التباين في الإنتاجية ورقم الأعمال المؤسسات تستخدم نفس عناصر الإنتاج، مع العلم أن دراساته أفضت إلى تفسير مقبول لدرجة الاختلاف في الكفاءة، تمثل في استخدام المؤسسات الكفؤة لعناصر إنتاج أطلق عليها مسمى المدخلات X، تتمثل: في مستوى الحوافز المقدم، كفاءة العنصر البشري والنظام الإداري، والتي تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية ممثلة في العمل ورأس المال التي تشترك معظم المؤسسات محل الدراسة في استعمالها.

3.2 - أسلوب التحليل التطوري للبيانات:

أ-مفهوم الأسلوب: أو كما يسمى كذلك بتحليل مظروف-التطوري-للبيانات والذي يعرف على انه "طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية (وحدات اتخاذ القرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات وهذا بناء على الأداء الفعلي لها"⁽¹³⁾، بحيث حدثت أولى المحاولات الناجحة لقياس الكفاءة سنة 1978 من طرف Rhodes و Charnes و Cooper من خلال حل النموذج الموالي⁽¹⁴⁾، والذي سمي استناداً للأحرف الأولى من أسمائهم CCR أو اختصاراً للأحرف الأولى للجملة الانجليزية عوائد الحجم الثابتة Constant

:Return to Scale

S/C

$$\frac{U_1 Y_{1j} + U_2 Y_{2j} + \dots + U_s Y_{sj}}{V_1 X_{1j} + V_2 X_{2j} + \dots + V_m X_{mj}} \leq 1 \quad (j = 1, 2, \dots, n) \quad (02)$$

$$(V_1, V_2, \dots, V_m) \geq 0. \quad (03)$$

بحيث أن: m يمثل عدد المدخلات، أما d فيشير لعدد المخرجات.

j يمثل وحدة اتخاذ القرار DMU، أما n فيشير إلى عددها.

U_r فيشير للوزن المخصص للمخرج n .

V_i (i = 1, 2, ..., m) فيمثل الوزن المخصص للمدخل m .

ما Y_{sj} فيمثل كمية المخرج s من الوحدة j ، في حين يشير X_{mj} لكمية المدخل m من الوحدة j ، فضلا عن أن

$Y_{r,0}$ يمثل كمية المخرج r من للوحدة التي سيتم حساب كفائها، في حين يشير $X_{m,0}$ لكمية المدخل m للوحدة الخاضعة للتقسيم.

للتقييم.

من الواضح أن الشكل السابق للبرنامـج كـسري، وهو ينـاقض التعـريف الـذي يـقر صـراحتـاً بـأن أـسلوب مـعـلـف الـبيانـات هو تقـنية تـسـتـخدـم البرـمـجة الخطـية، ولـتـغلـب عـلـى هـذـا التـناـقـض وـجـب ضـرب طـرـي المـتـراـجـحـات الـتي تـنـتـجـها الصـيـغـة الـرـياـضـيـة (02) بـمـقـامـها، وـلـأـن المـقـام مـوـجـب تـامـاً فـانـ هـذـا يـعـني أـن اـتجـاه المـتـراـجـحـات لـنـ يتـغـيرـ، وـبـالـتـالـي مـن خـلـال نـقـل الـطـرـف الـأـمـيـن إـلـى جـهـة الـيـسـار فيـ جـيـع الـقـيـود سـنـحـصـل عـلـى الصـيـغـة الخطـية لـلـقـيـود الـتـي تـعـكـسـها الـعـبـارـة:

$$U_1 Y_{1j} + U_2 Y_{2j} + \dots + U_s Y_{sj} - V_1 X_{1j} - V_2 X_{2j} - \dots - V_m X_{mj} \leq 0$$

بالنسبة لدالة الهدف فإن مقامها يصبح قيد من خلال وضعه يساوي الواحد كما يلي:

$$V_1 X_{1,0} + V_2 X_{2,0} + \dots + V_m X_{m,0} = 1$$

أما قيمة دالة الهدف فتصبح تعكس قيمة مؤشر الكفاءة للوحدة محل التقييم كالتالي:

$$Maxh_{(U,V)} = U_1 Y_{1,0} + U_2 Y_{2,0} + \dots + U_r Y_{r,0}$$

التحويل السابق طوره كل من Chanes و Cooper⁽¹⁵⁾، وهو يعطي نموذج برمجة خطية من البرنامج الكسري ومكافئ له، ويترتب عليه عدد محدود من الحلول المثلثي، مع العلم أن النموذج السابق يسمى نموذج عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإخراجي.

يبدو أن التعريف السابق للأسلوب مغلف البيانات قد ركز على جانبه التقني حين اقر بأنه تقنية تستخدم البرمجة الخطية لحساب مؤشر الكفاءة الفنية، لكن في حقيقة الأمر يمكن اعتبار الأسلوب السابق من الناحية الإجرائية أوسع من هذا، فهو يبيّن وحدات اتخاذ القرار غير الكافية وتلك الكافية والتي يمكن اعتبارها الوحدات المرجعية في الكفاءة، أي التي حققت أفضل الممارسات، فضلاً عن أنه يشخص للإداريين ومتخذيه القرار أسباب عدم الكفاءة-المخرجات الراکدة والمدخلات الفائضة- لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه Sherman و Zhu حين اعتبراه أدلة تشخيصية، تكشف لمنفذ القرار أسباب عدم كفاءة مؤسسة الأعمال، وكيفية تحويلها من حالتها الراهنة من عدم الكفاءة إلى مؤسسة ذات كفاءة⁽¹⁶⁾.

بـ-النماذج الأصلية للأسلوب: استناداً لفاريل هناك توجهين لقياس الكفاءة، من جانب المدخلات والثاني من جانب المخرجات، تسمى الأولى مؤشرات ذات توجه إدخالي، وتدعى الثانية مؤشرات ذات توجه إخراجي، مع العلم أن النموذجين يعتبران الوحيدان في قياس الكفاءة الفنية حتى سنة 1984، حين اقترح كل من Charnes و Cooper و Banker نموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS والذي يشار إليه اختصار بالأحرف الأولى من أسمائهم BCC، نشير هنا إلى أن كل النماذج تستند لنفس مبدأ عمل CCR-O، فقط الاختلاف بينها يكمن في الصيغ الرياضية، بعد تحويلها إلى الشكل الخطي والتي تستعرضها بنفس الرموز المشار إليها سابقاً في الجدول التالي:

الجدول(01): الصيغ الرياضية لنماذج DEA الأصلية.

CRS-O	CRS-I	نموذج
$Max\theta_{(U,V)} = \sum_{r=1}^s U_r Y_{r,0}$ S / C $\sum_{r=1}^s U_r Y_{rj} - \sum_{i=1}^m V_i X_{ij} \leq 0$ $\sum_{i=1}^m V_i X_{i0} = 1$ $U_r \geq 0 \forall r = 1, 2, \dots, s$ $V_i \geq 0 \forall i = 1, 2, \dots, m$	$Min\theta_{(U,V)} = \sum_{i=1}^m V_i X_{i,0}$ S / C $\sum_{r=1}^s U_r Y_{rj} - \sum_{i=1}^m V_i X_{ij} \leq 0$ $\sum_{r=1}^s U_r Y_{r,0} = 1$ $U_r \geq 0 \forall r = 1, 2, \dots, s$ $V_i \geq 0 \forall i = 1, 2, \dots, m$	الصيغة
VRS-O	VRS-I	VRS
$\theta_0^* = Min\theta$ S / C $\sum_{j=1}^n X_{ij} \lambda_j \leq X_{i,0} \forall i = 1, 2, \dots, m$ $\sum_{j=1}^n Y_{rj} \lambda_j \geq \theta Y_{r,0} \forall r = 1, 2, \dots, s$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \forall j = 1, 2, \dots, n$ $\lambda_j \geq 0 \forall j = 1, 2, \dots, n$	$\theta_0^* = Max\theta$ S / C $\sum_{j=1}^n X_{ij} \lambda_j \leq X_{i,0} \forall i = 1, 2, \dots, m$ $\sum_{j=1}^n Y_{rj} \lambda_j \geq \theta Y_{r,0} \forall r = 1, 2, \dots, s$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \forall j = 1, 2, \dots, n$ $\lambda_j \geq 0 \forall j = 1, 2, \dots, n$	
λ_j : قابل الأوزان المستخدمة في ترجيح المدخلات والمخرجات		

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على: عادل عشي، تحسين كفاءة المؤسسات الصحية باستخدام أسلوب تحليل مخلف البيانات وعملية التحليل الهرمي - دراسة ميدانية بولاية باتنة -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2017، ص 33-136.

جـ-شروط التطبيق: لا يضع أسلوب تحليل مخلف البيانات قيود على المخرجات NO والمدخلات NI الموجبة تماماً فيما تعلق بوحدات القياس، عدا عن ضرورة توافق المدخلات والمخرجات في اتجاه العلاقة ، فضلاً عن ضرورة أن تعكس الكفاءة استخدام مدخلات أقل و/أو مخرجات أكثر، كما أنه يضع ضرورة تماثل وحدات صنع القرار DMU ، والذي يشار به إلى ضرورة أن تنتهي الوحدات إلى نفس طبيعة النشاط، وتعمل تحت نفس الظروف كالجامعات والمستشفيات، القواعد العسكرية والمحاكم، كذلك ولكي ينجح في التفرقة بين الوحدات الكفؤة ونظرتها غير الكفؤة-تواجد قوة التمييز-يضع تناوباً معيناً بين عدد المتغيرات (مجموع المدخلات والمخرجات) وعدد وحدات صنع القرار، هذا التناوب الذي يخضع لإحدى القاعدتين التاليتين (17):

-أن يكون حاصل ضرب المدخلات والمخرجات أقل أو يساوي من عدد وحدات صنع القرار المراد تقييم أدائها، ويفضل إتباع هذه القاعدة إذا كان حجم العينة صغيراً، وهو الشرط نفسه الذي وجد في بحوث العمليات عند حل البرنامج

الخطي، والذي يستلزم أن يكون عدد القيود-عدد وحدات صنع القرار-أكبر أو يساوي عدد المتغيرات-عدد المدخلات والمخرجات-، وهذا ما نعبر عنه كالتالي:

$$DMU \geq NI * NO$$

-أن يكون حاصل ثلاثة أضعاف المدخلات والمخرجات أقل أو يساوي من عدد وحدات صنع القرار المراد تقييم أدائها، ويفضل إتباع هذه القاعدة إذا كان حجم العينة صغير، والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كالتالي:

$$DMU \geq 3(NI + NO)$$

3. الجزء التطبيقي:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة حساب مؤشر الكفاءة الفنية والحجمية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على العيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً مقرة، وسنستعمل البرنامج الإحصائي الذي تتيحه جامعة "كوفين لاند" الاسترالية للباحثين والممارسين.

1.3 - التعريف بمكان الدراسة:

الحديث عن القطاع الصحي بولاية المسيلة عامة أو دائرة مقرة تحديداً يقودنا مباشرةً إلى مديرية الصحة والسكان والتي تتخذ من عاصمة ولاية المسيلة مقراً لها، هذه الأخيرة تتشكل من ستة مصالح أساسية أقيمت على عاتقها مهمة توفير الخدمات الصحية لسكان الولاية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتقويب الخدمات الصحية من المواطن لجأت إلى تنظيم مؤسساتها على نحو يسمح بتوفير الصحة للجميع وعلى كل المستويات، واستجابة لذلك تم في سنة 2007 إنشاء المؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSP بمقرة بموجب المرسوم التنفيذي 140-07-05-2007، والتي اعتبرت تبعاً لنفس القانون مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوالي⁽¹⁸⁾.

تبعد إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة تسعة مؤسسات متعددة الخدمات تغطي سكان كل من بلدية: الدهاهنة، برهوم، بلعاية، مقرة، عين الخضرا، أولاد عدي لقبالة، أولاد دراج، المعاضيد والزيتون، وهي تغطي كل الجزء الشمالي الشرقي للولاية، تعمل كلها بنظام الداومة الليلية لتقديم خدماتها المتكاملة والتسلسلة في⁽¹⁹⁾:

- الوقاية والعلاج القاعدي.

- تشخيص المرض والعلاج الجواري.

- الفحوص الخاصة بالطب العام والطب التخصصي القاعدي.

- الأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي.

- تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان.

- وتتكلف بالخصوص بما يأتي:

* المساهمة في ترقية وحماية البيئة في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة والبقاء ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية.

* المساهمة في تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتحديد معارفهم.

2.3 تحديد متغيرات الدراسة: هناك اتفاق شبه كلي بين الباحثين في مجال قياس وتقدير كفاءة الأنظمة الصحية فيما يخص مدخلات الأنظمة السابقة، وعموماً تكون مدخلات هذا النظام مرتبطة مباشرةً بالقطاع مثل رأس المال البشري، الأجهزة الطبية أو الإنفاق الصحي⁽²⁰⁾، بالنسبة لهذه الدراسة استبانت المدخلات على أساس أوجه الإنفاق على الموارد الصحية، لهذا تمثلت في: عدد الأطباء₁ وكذلك عدد الممرضين₂ ، تكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية₃ ، أما المخرجات فقد تم الاستناد

في استنتاجها لأهم المهام الموكلة للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، فمهمة تشخيص المرض مكتننا من استنباط أولى المخرجات مثل في عدد الفحوصات (Y_1) ، الوقاية والعلاج القاعدي هي الأخرى جعلتنا نستنتج مخرج آخر يتمثل في عدد الأطفال الملقحين ضد مختلف الأمراض (Y_3) ، أما مهمة العلاج الجواري فمكتننا أيضاً من استنباط مخرج آخر يتمثل في عدد الحقن(أطفال+نساء+رجال) (Y_2) .

أما الإحصائيات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات فقد تم الحصول عليها من مصدرها الأصلي ، ولأن النموذج الذي سيطبق يتأثر بدرجة كبيرة نتيجة التباين في البيانات، فقد حاولنا قدر المستطاع تقسي دقتها من خلال الحصول عليها من المديرية الفرعية للمصالح الصحية، والصيدلية المركزية بمقدار فيما تعلق بمتغير تكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية، ثم برجمة زيارة لمديرية الصحة والسكان بالمسيلة لتأكيدها، وقد ثبت أنها متطابقة، ملخصها يظهره الملحق(01)، في حين الإطار المكاني والزمني للدراسة ملخصه كما يلي:

*مجتمع الدراسة: تتمثل في القطاع العمومي للصحة بدائرة مقرة والمكون من تسعة عيادات متعددة الخدمات، والتي تعطي الشمال الشرقي لولاية المسيلة .

*الفترة الزمنية المختارة هي سنة 2021، تحديداً من 01-01-2021 إلى غاية 31-12-2021 والتي اختيرت لعدة اعتبارات: يأتي في مقدمتها أنها تضمن دقة البيانات بسبب حداثتها، ثم لأن تحليل مخلف البيانات سيعطي للعيادات المنخفضة الكفاءة جملة من الإجراءات الواجبة التطبيق لتصبح كفاءة استناداً لوضعها الحالي، وبالتالي فمروء عام واحد فقط سيجعل الإجراءات المنصوح بها أكثر فاعلية في حالة الأخذ بها.

3.3 قياس كفاءة العيادات المتعددة الخدمات:

قمنا بإدخال البيانات الوردة في الملحق(01) في البرنامج الحاسوبي DEAP.TXT وقمنا بمعالجتها أربعة مرات مختلفة، استناداً لنموذج CRS بتجهيه، الإدخالي CRS-I والإخراجي CRS-O، وكذلك استناداً لنموذج VRS بتجهيه: الإدخالي VRS-I والإخراجي VRS-O ، والنتائج الحصول عليها أمكننا تبويبها وفق الترتيب التالي:

أ-قياس كفاءة العيادات باستخدام التوجه المدخلـي: لأن الكفاءة الحجمية تساوي حاصل قسمة الكفاءة الفنية وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة والكفاءة الفنية وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة وفق نفس التوجه وهو ما اضطرنا لعرض النتائج وفق معيار التوجه بدلاً من الاستناد إلى عوائد الحجم، مع العلم أن مؤشر الكفاءة الفنية للعيادة المتعددة الخدمات بمقدار وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه الإدخالي يستدعي إيجاد قيمة دالة الهدف $Minh_{(U,V)}$ للنموذج المولاي، والأمر نفسه لباقي العيادات، طبعاً مع إجراء التعديلات الضورـية على البرنامج الرياضي، الأمر الذي يستدعي حل 18 برنامج لحساب مؤشر الكفاءة الفنية والحجمية وفق التوجه المدخلـي، ولأن الأمر شبه مستحيل يدوياً قمنا بالاستعانة بالبرنامج الحاسوبي DEAP.TXT الذي تعرضه الجامعة الاسترالية - كوين لاند - مجاناً للباحثين، هذا الأخير بعد إدخال المعطيات به أعطى النتائج الموضحة في الجدول (02):

$$\begin{aligned}
 Minh = & 0U_1 + 0U_2 + 0U_3 + 5V_1 + 21V_2 + 2839143V_3 \\
 S/C \\
 17141U_1 + & 9954U_2 + 3244U_3 - 5V_1 - 21V_2 - 2839143V_3 \leq 0 \\
 54810U_1 + & 32816U_2 + 2759U_3 - 8V_1 - 24V_2 - 9120642V_3 \leq 0 \\
 48303U_1 + & 43719U_2 + 2619U_3 - 4V_1 - 20V_2 - 9183038V_3 \leq 0 \\
 6367U_1 + & 6790U_2 + 869U_3 - 4V_1 - 18V_2 - 1260190V_3 \leq 0 \\
 74404U_1 + & 25831U_2 + 2323U_3 - 6V_1 - 30V_2 - 10662342V_3 \leq 0 \\
 49816U_1 + & 29371U_2 + 2634U_3 - 4V_1 - 14V_2 - 5913201V_3 \leq 0 \\
 22555U_1 + & 11158U_2 + 2708U_3 - 5V_1 - 18V_2 - 1900757V_3 \leq 0 \\
 14006U_1 + & 12565U_2 + 740U_3 - 3V_1 - 12V_2 - 1802158V_3 \leq 0 \\
 10269U_1 + & 14984U_2 + 2549U_3 - 3V_1 - 15V_2 - 1964856V_3 \leq 0 \\
 17141U_1 + & 9954U_2 + 3244U_3 = 1 \\
 (U_1.U_2.U_3.V_1.V_2.V_3) \geq & 0
 \end{aligned}$$

الجدول(02): قيم مؤشر الكفاءة للعيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة خلال .2021

VRS-I				CRS-I			العيادة المتعددة الخدمات
غلة الحجم	العيادة المرجعية	الكفاءة الحجمية	الكفاءة الفنية	العيادة المرجعية	الكفاءة الفنية		
متزايدة	لا يوجد	0.926	1.000	6,7,9	0.926		مقرة
متزايدة	لا يوجد	0.711	1.000	6,7,8	0.711		برهوم
ثابتة	لا يوجد	1.000	1.000	لا يوجد	1.000		عين الخضراء
متناقصة	لا يوجد	0.746	1.000	7,8,9	0.746		الدهاهنة
متزايدة	لا يوجد	0.996	1.000	6	0.996		أولاد دراج
ثابتة	لا يوجد	1.000	1.000	لا يوجد	1.000		أولاد عدي القبالة
ثابتة	لا يوجد	1.000	1.000	لا يوجد	1.000		المعاضيد(بشرارة)
ثابتة	لا يوجد	1.000	1.000	لا يوجد	1.000		الريتون
ثابتة	لا يوجد	1.000	1.000	لا يوجد	1.000		بلعايبة
-	-	0.931	1.000	-	0.931		المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج DEAP.TXT

لأجل أن يكون التحليل ذو مغزى وبالتالي ينجح أسلوب DEA في إعطاء مؤشر صحيح لقيمة الكفاءة وجب التأكد من التزامنا بشروطه المتمثلة في: أن يكون عدد وحدات اتخاذ القرار-تسعة عيادات-يفوق على الأقل مضروب المدخلات والمخرجات-3*3- وهو شرط حرق بالنظر لاستعمالنا لعينة صغيرة العدد، وان يكون عدد العيادات الكفؤة-5عيادات-يفوق على الأقل ثلث العينة المدروسة-3-، وهو الآخر شرط محقق، وعليه فقراءة النتائج الواردة في الجدول أعلاه تكون كما يلي:
 -العيادات التي حققت شرط القيم الراکدة يساوي الصفر استناداً لنتائج كل النموذجين لنفس التوجه-الادخالي-، وبالتالي يمكن اعتبارها تشكل منحني الحدود الكفؤة هي العيادة المتعددة الخدمات بكل من(عين الخضراء، أولاد عدي القبالة، المعاضيد، الريتون وبليعيبة)، ذلك أن مؤشر الكفاءة الفنية لكلا النموذجين اخذ القيمة 1.000 ، يضاف إلى ذلك مؤشر الكفاءة الحجمية لنفس العيادات والذي اخذ هو الآخر القيمة 1.000 ، وهذا ما يعني مرة أخرى أن العيادات السابقة تامة الكفاءة الحجمية

لينصرف معنى كل ما سبق لكون هذه العيادات ليس من مصلحتها التوسيع ذلك أنها حققت المستوى الأمثل وتمر بمرحلة الغلة الثابتة.

- الأربع عيادات الباقية المتمثلة في العيادة المتعددة الخدمات بكل من (مقرة، برهوم، الدهاهنة وأولاد دراج) حققت شرط القيم الراکدة يساوي الصفر استناداً لموج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه الداخلي، مع العلم أن نفس العيادات ظهرت غير كافية فنياً بالنظر لنتائج تطبيق نموذج العوائد الثابتة بالتوجه المدخل، حيث بلغ مؤشر الكفاءة الفنية لها (0.926، 0.711، 0.996 و 0.746) على الترتيب، وهذا ما يعني أن مؤشر الكفاءة الحجمية لها أعطى النتائج السابقة على التوالي، ليشير إلى أن العيادة المتعددة الخدمات (مقرة، برهوم، الدهاهنة وأولاد دراج) بحاجة إلى التوسيع بنسبة (7.4، 28.9، 25.4، 0.4) % على التوالي من أجل الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، الاختلاف بينها يكمن في كون أن عيادة الدهاهنة تخضع لغة الحجم المتناقضة، وبالتالي فهي بحاجة لزيادة كبيرة في مدخلاتها إذا ما أرادت زيادة مخرجاتها، على عكس العيادات الثلاثة الباقية والتي تخضع للغة المتزايدة وبالتالي تحتاج إلى زيادة قليلة في مدخلاتها لتحقيق زيادة مخرجاتها.

- أكثر العيادات ظهوراً كوحدة مرجعية بالنظر إلى تطبيق نموذج CRS-I هي عيادة أولاد عدي القبالة، والعيادة المتعددة الخدمات بالمعاضيد، فكل واحدة منها ظهرت ثلاث مرات كوحدة مرجعية، الأولى ظهرت كمرجع للكفاءة لكل من عيادة مقرة، برهوم وأولاد دراج، في حين الثانية ظهرت هي الأخرى كمرجع للكفاءة لكل من عيادة الدهاهنة، مقرة وبرهوم، تلتها العيادة المتعددة الخدمات بالزيتون وبعلبكية، بحيث سجلت الأولى الظهور مرتين كوحدة مرجعية للكفاءة وهذا لكل من عيادة الدهاهنة وبرهوم، أما الثانية فقد كانت مرجع للكفاءة لكل من عيادة الدهاهنة ومقرة.

الجدول (04): التحسينات المطلوبة بتطبيق نموذجي CRS وVRS وفق التوجه المدخل.

المدخلات - تحفيض -							العيادة المتعددة الخدمات
تكلفة المواد الطبية وشبه تحسين (%)		عدد المرضى (%)		عدد الأطباء (%)			
07.39	209793	07.39	1.552	15.44	0.772	CRS	مقرة
0	0	0	0	0	0	VRS	
28.85	2631576	28.85	6.925	39.85	3.188	CRS	برهوم
0	0	0	0	0	0	VRS	
25.42	320378.8	61.67	11.102	60.95	2.438	CRS	الدهاهنة
0	0	0	0	0	0	VRS	
17.16	1830524.7	30.3	9.09	0.43	0.026	CRS	أولاد دراج
0	0	0	0	0	0	VRS	
المخرجات - زيادة -							العيادة المتعددة الخدمات
تلقيحات الأطفال (%)		عدد الحقن (%)		عدد الفحوصات (%)			
0	0	87.77	8737.4	0	0	CRS	مقرة
0	0	0	0	0	0	VRS	
07.61	210.029	0	0	0	0	CRS	برهوم
0	0	0	0	0	0	VRS	
0	0	0	0	0	0	CRS	الدهاهنة

0	0	0	0	0	0	VRS	
69.35	1611.08	69.82	18036.8	0	0	CRS	أولاد
0	0	0	0	0	0	VRS	درج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج .DEA.TXT

بالنظر إلى نتائج تطبيق نموذج CRS-I و VRS-I الواردة في الجدول أعلاه يمكننا تسجيل الآتي:

-نتائج تطبيق نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه الادخالي تؤكد أن العيادات الأربع السابقة لا يوجد لديها مدخلات فائضة ولا مخرجات راكدة، يعني أن مؤشر الكفاءة الفنية لديها يأخذ القيمة 1.000.

-الأمر مختلف بالنسبة للعيادة المتعددة الخدمات بمقرة وهذا بالنظر لنتائج تطبيق CRS-I، والتي أكدت أن هذه العيادة بإمكانها تحقيق مستوى أعلى من المخرجات باستخدام حجم أقل من المدخلات، فبإمكان هذه العيادة تحفيض: عدد الأطباء من 05 طبيب إلى 4.228 طبيب، أي بنسبة 15.44%， عدد المرضين بنسبة 07.39% وكذلك تحفيض تكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية المستعملة بنسبة 7.39%， أي من 2839143 دج إلى حوالي 2629349.64 دج، وبالتالي مع ذلك بإمكانها زيادة عدد التلقيحات بنسبة 87.77%， أي من 9954 تلقيح إلى حوالي 18691.45 تلقيح وهذا من أجل الوصول للحجم الأمثل.

-الأمر مشابه لحد كبير بالنسبة للعيادة المتعددة الخدمات ببرهوم، طبعاً استناداً لنتائج تطبيق نفس النموذج CRS-I، على أساس أن بإمكان هذه العيادة تحقيق مستوى أعلى من المخرجات باستخدام مستوى أقل من المدخلات، فبإمكان هذه الأخيرة تحفيض: عدد الأطباء بنسبة 39.85%， عدد المرضين بنسبة 28.85% وتكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية بنسبة 28.85%， مع تحقيقها لمستوى مخرجات أعلى، على أساس أنه بإمكانها رفع عدد الأطفال الملحقين بنسبة 07.61%.

-بالنسبة للعيادة المتعددة الخدمات بالدهاينة وعند الاستناد لنتائج تطبيق نموذج CRS-I، نجد أنه بإمكانها تحقيق نفس حجم المخرجات الحالي باستخدام قدر أقل من المدخلات على أساس تحفيضها: عدد الأطباء بنسبة 60.95%， عدد المرضين بنسبة 61.67% وكذلك تكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية بنسبة 25.42%， مع الحفاظ على المستوى الحالي من المخرجات.

-العيادة المتعددة الخدمات بأولاد دراج هي الأخرى بإمكانها تحقيق مستوى أعلى من المخرجات باستخدام مستوى أقل من المدخلات: على أساس أنه عند الاستناد لنتائج تطبيق CRS-I بإمكان هذه العيادة الرفع من: عدد الحقن بنسبة 69.82%， الرفع من عدد الأطفال الملحقين بنسبة 69.35%， مع استخدامها لمستوى أقل من المدخلات مثل في تحفيض: عدد الأطباء بنسبة 0.43%， عدد المرضين بنسبة 30.3% فضلاً عن تكلفة المواد الطبية وشبه الصيدلانية بنسبة 17.16%.

ب-قياس كفاءة العيادات باستخدام التوجه الإخراجي: النتائج تتطابق تماماً في حالة تطبيق النماذجين CRS و VRS بالتوجه الإخراجي مع نظيره الادخالي لنفس النماذجين، يعني أن مؤشر الكفاءة سواء الفنية أو الحجمية هو نفسه، مكمن الاختلاف بينهما في إجراءات التحسين ونسبتها والتي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول(04): التحسينات المطلوبة بتطبيق نموذجي CRS و VRS وفق التوجه الإلخارجي.

المدخلات- تخفيف-						العيادة المتعددة الخدمات
تكلفة المواد الطبية وشبه تحسين		عدد الممرضين تحسين		عدد الأطباء تحسين		
% نسبة	تحسين	% نسبة	تحسين	% نسبة	تحسين	
0	0	0	0	8.7	0.435	CRS
0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	15.45	1.236	CRS
0	0	0	0	0	0	
0	0	48.61	8.75	47.65	1.906	CRS
0	0	0	0	0	0	
16.81	1792540.5	30	9	0	0	CRS
0	0	0	0	0	0	
المخرجات- زيادة-						العيادة المتعددة الخدمات
تلقيحات أطفال		عدد الحقن		عدد الفحوصات		
% نسبة	تحسين	% نسبة	تحسين	% نسبة	تحسين	
7.97	258.836	102.7	10228.8	7.97	1367.66	CRS
0	0	0	0	0	0	
51.25	1414.09	40.55	13308.2	40.55	22227.6	CRS
0	0	0	0	0	0	
34.08	296.239	34.08	2314.69	34.08	2170.49	CRS
0	0	0	0	0	0	
70.08	1628	70.55	18225.5	0.43	320	CRS
0	0	0	0	0	0	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على نتائج برنامج DEA.TXT.

إن التحسينات المطلوبة (سواء زيادة المخرجات أو تخفيف المدخلات) والتي من شأنها نقل العيادات من حالة عدم الكفاءة إلى الكفاءة التامة كنظيرتها المرجعية، وهذا طبعاً استناداً لنموذج CRS-O و VRS-O ملخصها كما يلي:

- الاستناد لنتائج CRS-O يعني أن العيادة المتعددة الخدمات بمقررة بإمكانها تحقيق مستوى أكبر من المخرجات باستخدام حجم أقل من المدخلات، فكما يظهر في الجدول السابق يجب على المؤسسة الرفع من: عدد الفحوصات بما نسبته 7.97%، عدد الحقن بما نسبته 102.7% وعدد تلقيحات الأطفال من 3244 طفل ملقيح إلى حوالي 3502 ملقيح، أي بزيادة نسبتها 7.97%， وبالتالي مع ذلك عليها تخفيض مدخل وحيد يتمثل في عدد الأطباء بنسبة 8.7%， أما الارتكان لنموذج VRS-O والتي يراها كفاءة من الناحية الفنية، فنتائجها تنصح بإبقاء الوضع على ما هو عليه، أي الحفاظ على مستوى المخرجات الحالي باستخدام نفس حجم المدخلات.

- كذلك العيادة المتعددة الخدمات ببرهوم، الاستناد لنموذج VRS-O والذي تؤكد نتائجه أن هذه الأخيرة كفؤة وبالتالي يجب عليها الحفاظ على مستوى المخرجات الحالي باستخدام نفس حجم المدخلات، وهو يخالف تماماً وجهة النظر عند الاستناد لنموذج CRS-O، والتي ترى أن العيادة المعنية بإمكانها تحقيق مؤشرات أعلى في جانب المخرجات باستخدام حجم أقل من المدخلات، وهذا على أساس أن بإمكانها الرفع من: عدد الفحوصات بما نسبته 40.55%， عدد الحقن هي الأخرى بنفس النسبة، فضلاً عن عدد الأطفال الملتحقين بنسبة 51.25%， وبالتالي مع ذلك يجب عليها تخفيض مدخل وحيد يتمثل في عدد الأطباء بما نسبته 15.45% لتصل إلى وضعية العيادة المرجعية لها في الكفاءة.

- العيادة المتعددة الخدمات بالدهاينة تتشابه تماماً مع العيادتين السابقتين عند الاستناد لنموذج VRS-O، والتي تقر نتائجه بأنها عيادة كفؤة، أي عليها الحفاظ على نفس حجم المخرجات الحالي باستخدام نفس مستوى المدخلات، إلا أن الاستناد لنموذج CRS-O يقترح على العيادة المعنية ضرورة الرفع من: عدد الفحوصات وعدد الحقن وعدد الأطفال الملتحقين بنسبة

%34.08، وفي نفس الوقت عليها تخفيض: عدد الأطباء بنسبة %47.65 وعدد الممرضين بنسبة 48.61.

-أما العيادة المتعددة الخدمات بأولاد دراج فبإمكانها تحقيق مستوى أعلى من المخرجات باستخدام حجم أقل من المدخلات فقط عند الاستناد لنتائج CRS-O فقط لأن النموذج الآخر يقر بأنها عيادة كفؤة، أما بخصوص التحسينات المطلوبة لتصل إلى حالة الكفاءة التامة فقد تمثلت في الرفع من المخرجات التالية: عدد الفحوصات بنسبة 0.43%， عدد الحقن بما نسبته 70.55%， عدد الأطفال الملتحقين بنسبة 70.08%， وكذلك التخفيض من مدخل وحيد يتمثل في تكلفة المواد الطبية وشبة الصيدلانية بما نسبته 16.81%， أي من 10662342 دج إلى حوالي 8869801.5 دج.

4. خلاصة:

أسلوب تحليل مغلف البيانات هو أسلوب نسيجي وليس مطلق، أي يحسب مؤشر الكفاءة لكل وحدة اتخاذ قرار استناداً للوحدات الأخرى، يعني كما يحدد وحدات اتخاذ القرار الكفؤة يظهر كذلك ظيرتها غير الكفؤة، كما ويحدد مقدار عدم الكفاءة بالنسبة للثانية بالنظر للوحدات المرجعية لها في الكفاءة، فضلاً عن تحديده للمقدار الواجب تخفيضه من المدخلات وكذلك المستوى الواجب رفعه من المخرجات للرفع من كفاءة الوحدات غير الكفؤة، وهذا ما يثبت انه من أحسن الأساليب التي تستخدم في تقويم الأداء، ذلك انه لا يتخذ من مؤشر الكفاءة حالة مثالية يجب الوصول لها، وإنما تمثل هذه الأخيرة أحسن مؤشر ضمن الوحدات المتماثلة والتي تنشط بهدف تحقيق نفس الهدف تحت نفس الظروف.

خلال سنة 2021 والتي تعتبر احدث سنة توفرت عنها بيانات كاملة تم تطبيق هذا الأسلوب على العيادات المتعددة الخدمات التابعة إدارياً للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمقرة، والذي اظهر نموذج عوائد الحجم المتغيرة منه بتوجهيه الادخالي والإخراجي أن مؤشر الكفاءة الفنية للوحدات محل الدراسة يساوي الواحد، أما نموذج عوائد الحجم الثابتة بتوجهيه كذلك الادخالي والإخراجي أثبت تواجد أربعة عيادات (الدهاهنة، مقرة، برهوم وأولاد دراج) لم تتحقق شرط القيم الراكدة تساوي الصفر، وهذا ما نتج عنه القيمة 0.931 كمتوسط مؤشر الكفاءة الفنية، مما أكد عدم تحقق الفرضية الرئيسية الذي وضع هذه الورقة أساساً لاختبارها، لهذا اقترح التالي:

-في الحالة التي تسجل فيها احد العيادات حمل زائد فيما يخص الطلب على الخدمات الصحية، فمن الأحسن الاستناد للنموذج الذي يكون الهدف فيه تعظيم المخرجات أي CRS-O والالتزام بالإجراءات التصحيحية التي يقترحها والمشار إليها سابقاً.

-أما في الحالة التي تسجل فيها احد العيادات أو كلها حمل ناقص يتعلق بالطلب على الخدمات الصحية، فمن الأحسن الاستناد للنموذج الذي يكون الهدف فيه تدنية المدخلات أي CRS-I والالتزام بالإجراءات التصحيحية المشار إليها سابقاً.

في حالة ما كانت الإجراءات التصحيحية تشير لضرورة تخفيض المدخلات فمن الأحسن اللجوء إلى تحويل الكفاءات البشرية للعيادات الأخرى الكفؤة بدل فصلها.

5. الهوامش والإحالات:

- 1- Koebel, M., **Réflexion sur quelques enjeux liés à la notion de compétence**, Revue Utinam, Vol 06,2006, P53-74.
- 2- Racha Ghayat, **Les Facteurs déterminant de la performance globale des banques islamiques**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, L'université de Caen, France, 2002, p88-90.
- 3-Malo J-I. Mathe J-G. **L'essentiel Du contrôle de gestion**; Edition D'organisation; paris, 2000; p106.
- 4- Boyer I. Equilbey N, **Organisation: théories-applications**, Edition d'organisation, Paris, 1999,p246.
- 5-Joe Johnson, Deirdre Thackray, **Improving efficiency**, 4ed ,Eileen cadman, London, 2003, p8.
- 6-Vincent Plauchet, **Mesure et amélioration des performances industrielles**, Tome2, UPMF, France, 2006.
- 7- هلال سمية محي الدين، **قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات دراسة تطبيقية على أحد المطاعم السريعة**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1418، ص 59.
- 8-M.J, Farrell, **The Measurement of Productive Efficiency**, Journal of the Royal Statistical Society, Series A,Vol120, No3,1957.
- 9 Carlsson BO, **The Measurement of efficiency in Production: An application to Swedish manufacturing industries**, 1968, The Swedish Journal of Economics, Vol74, No 4, 1972, P467.
- 10- منصورى عبد الكريم، **قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها لأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA للبلدان المتوسطة والمترفة الدخل-منذجة قياسية**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، 2014/2013، ص 82-81.
- 11- المرجع نفسه، ص 82.
- 12- طلحة عبد القادر، **محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام التحليل التطبيقي للبيانات DEA** -دراسة حالة جامعة سعيدة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 19.
- 13- على بن صالح بن على الشايع، **قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429/1428، ص 67.
- 14-David Sherman, Joe Zhu, **Services Productivity management:improving service performance using data envelopment analysis DEA**, Spring Science+ Business Media, New York, USA, 2006, p64. يتصدر.
- 15- Cooper W, Seiford L, Tone K, **data envelopment analysis a comprehensive text with models; applications and DEA solver software**, Springer, USA, 2002, p22-23
- 16-1 David Sherman, Joe Zhu, Op-Cit, P38.
- 17- محي سامي، **قياس كفاءة التكلفة لقطاع العقارات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وفقاً لمؤشر EGX**، مجلة الحاسوب والمراجعة لنهاية الجامعات العربية، العدد 2، جامعة بنى سويف، مصر، 2021، ص 222.
- 18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 140-07 المؤرخ في 19/05/2007، المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المادة 6.
- 19- المرجع نفسه، المادة 8.
- 20- إيماد ضاوي، **كفاءة الأنظمة الصحية ومحدداتها-دراسة تحليلية باستخدام مغلف البيانات DEA** بجموعة من البلدان النامية، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، الجمهورية التونسية، سبتمبر، 2020، ص 11.

6. الملحق :

الملحق(01): قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة(31-12/01-01).2021

العيادة المتعددة الخدمات	عدد الأطباء	عدد الممرضين	عدد العمال والإداريين	عدد الفحوصات	حقن (رجال+نساء+Aطفال)	عدد تلقينات الأطفال	مواد طبية وشبه صيدلية
مقرة	05	21	12	17141	9954	3244	2839143
برهوم	08	24	07	54810	32816	2759	9120642
عين خ	04	20	04	48303	43719	2619	9183038
الدهاهنة	04	18	01	6367	6790	869	1260190
أولاد دراج	06	30	06	74404	25831	2323	10662342
أولاد عدي القبالة	04	14	03	49816	29371	2634	5913201
المعاصيد	05	18	01	22555	11158	2708	1900757
الزيتون	03	12	02	14006	12565	740	1802158
بلعايبة	03	15	01	10269	14984	2549	1964856
الجموع	42	172	37	297671	187188	20445	44646327

المصدر: 1-المديرية الفرعية للمصالح الصحية بمقرة.

2- الصيدلية المركزية بمقرة.